

الاقتصاص من الفاعل لا من ضحاياه بدليل افضل من ضرب العراق

شبلبي ملاط *

ستلى استعمال القوة: أولاً، ان إمكانية اقتناء أسلحة الدمار الشامل تكون قد خففت، وخطر صدام على جيرانه أضعف جزئياً... ثانياً، سيرغب صدام، من خلال أعمالنا وتهديداتنا، اننا مستعدون للتحرك مرة أخرى إذا ثبت لنا انه يحاول إعادة تشييد سلاح الدمار الشامل... ثالثاً، لن نرفع العقوبات طالما لم نتجح انسكوم في اثناء مهمتها... رابعاً، في الاسابيع والاشهر المقبلة، سيرفع صدام اننا ستتعامل بحسنة مع مناطق الحظر الجوي في جنوب العراق وشماله....

هذه الامور الاربعة تقود الأزمة، في افضل الاحتمالات، الى المروحة مكانها. ويجب بيرغب نفسه عن النقطة الاولى، بالاعتراف بـ... انه لا يمكننا ان نمنع كل شيء...، مما يجعل اي سلاح لم يدمر قادر على ترويع العالم مجدداً بتسليته الحاكم العراقي. اما النقاط الثلاث الأخرى فلا تختلف البتة عن الحال الراهنة، لأن استمرار العقوبات بكسر ذريعة صدام حسين باستدرا التشفقة على الشعب المستكين، ولأن مناطق الحظر الجوي قائمة على كل حال.

النقطة الرابعة، وهي استعداد اميركا للتحرك بما يذكر صدام بان عليه اخذها في الاعتبار، فهي بديهية للجميع، لأن الولايات المتحدة مائلة في أفق الحاكم العراقي كل يوم منذ سبع سنوات.

في ضوء تصورات اصحاب القرار في واشنطن، تبقى المشكلة هي، وسد تزايد الشعور بان الادارة الاميركية غير قادرة على الاجابة بشكل ملائم عما يمكن ان تقوم به في الخطوة التالية، باستثناء الاعلان في افضل الاحوال، عن توسيع عقيم لمنطقة الحظر الجوي على جميع الأراضي العراقية.

ولذلك، فضلاً عن ضرب العراق بشكل اعتباطي، يجدر طرح السؤال الوحيد الذي يمكن ان يكون حاسماً: ما هي التدابير التي نرسلها ان نخلط مقومات الحكم العراقي وان نلتحق اقل ضرر ممكن باهل العراق، وهم الذين توفقت حياتهم منذ جلاء صدام حسين الى الرئاسة في صيف سنة ١٩٧٩؟

الجواب يتلخص في رفع الغطاء الشرعي عن حكم صدام في العراق عن طريق مسامحته الجزائية، فالطرف المادي للاتفاق وقف النظر يجمت نتائج مهمة في عرف الحماة: ان الطرف المستفيد من الاتفاق - هنا المجموعة الدولية، هناك كيان المفهوم غامضاً - يقدو حلاً منه. وهذا يعني ان كل الاحتمالات واردة، ما فيها السبل الضرورية كافة، بحسب التعيير المتداول، لإرغام الطرف الأخر على الامتثال. وهذا الامر مفهوم جيداً لدى الولايات المتحدة، وسيتم الأخذ به بحذافيره متى أعلن الخرق المادي.

شكل العمليات العسكرية التي اعدت على شكل ضرب جوي موجه تقتقد في الغالبية، كما تقتقد اليها سياسة العقوبات الحالية. فقلها ما مضى بالانسان العراقي اكثر مما هو مضى بصدام حسين، في حين ان الرئيس العراقي وحده مسؤول عن خرق الاتفاق. وأنى للعراقيين البسطاء ان يكونوا مسؤولين عنه، كما يجهد الشارع العربي في تسطيحه للعالم كل يوم.

من هنا الحاجة الى اعتبار النتيجة القانونية المثالية لخرق قرارات الامم المتحدة، فالخرق المادي يحصل أيضاً في طيه مسؤوليته الطرف الذي أقدم عليه. وبعبارة أخرى، ليس كافيًا للحكومة الاميركية ان تعلن، كما جاء على لسان وليم كوهين في زيارته الخليجية، ان صدام حسين وحده مسؤول عن نتائج أعماله...، فعلى صدام حسين ان يكون مسؤولاً قانونياً عن هذا الخرق. ولذلك كانت المسألة الجزائية ضرورية، وهي قائمة على خليط من معالم قديمة للقانون الدولي على نسق محاكمات نورنبرغ، ومن تطورات حديثة له اختلقها حرب الخليج الثانية، ويتجتأ ظاهرة المحاكم الجزائية الدولية في يوغوسلافيا وفي رواندا.

اما النتيجة المحتملة لاقاء الاتهام على صدام حسين، فتمتعّل برفع الاعتراف الدولي عن اي عمل يقوم به الحكم في العراق وبضرورة قبول القيادة العراقية في هذه الحال، امام محكمة يقمها مجلس الأمن من قضاة مستحرمين، او تحال الى المحاكم الموجودة محكمة العدل الدولية او حكمتي يوغوسلافيا ورواندا.

وطبعاً، لن يعقل صدام حسين لانهام قانوني او مذكرة جلب، لكن اي تدبير يكمل حينئذٍ ضده - وليس ضد العراق ككل - يصعب قانونياً. فللمرة الاولى سيربض بشكل واضح فرق في المقام، في تعاطي المجموعة الدولية مع الأزمة العراقية، من الحاكم

إذا فعلت المساعي الدبلوماسية في اتصالات الى اذعان القيادة العراقية لفتح كل مواقع في العراق امام اونسكوم، بلا قيود، فإن الحرب محتمة. وخلافاً للزيارات السابقة لا تحمل المواجهة الحالية في طيها عناصر حل سياسي بين واشنطن وبيداد.

إذا بدأت حملة الحصف الجوي، ستكون بهدف اجبار صدام حسين على الرضوخ للطلب. وإذا يمتد من صدام حسين ان يقبل بفتح غير مشروط للمواقع نتيجة للضربة الجوية، ويتحمل الالفة في اذعانها لها، إذا رفض الاستئصال اليوم عبر جهود الروس وغيرهم، وإذا رفض ان يذعن معد الضربة فبأي حجة توقف اميركا حملتها؟ ان خطر تفعل الأزمة بشكل مفتوح ومتصاعد، هو خطر حقيقي.

ولن يكون الضرب الجوي حاسماً، مهما كان مبرحاً، فقد نجحت الحكومة العراقية في اخفاء برنادج سلاح واسع على مفتشين طاقوا في أرض العراق على مدى سبع سنوات. فأنى للتصاريخ والطلبات الفاسدة ان تفي بالفرز، يعق النظر عن استخدام الحاكم العراقي لتسعيه روحياً بشريه في القصور والجوامع، وفي مرافق أخرى امتداد، لتصنيع سلاح الدمار الشامل وتجميعه.

وخل ان صدام حسين مستعد، او قادر على المبادرة بضرب اسرائيل او التوقيت بصواريخ رؤوسها مساموية او بيولوجية الامام حلي، لكن احداً يملك في عيوان استخدام هذه الاسلحة. لقد انذرت الحكومة العراقية انباء غرب الخليج من ان اللجوء الى اسلحة الدمار الشامل يؤدي الى رد مختلف نوعياً، يتمثل باستخدام القنابل النووية، واعيدت هذه الاحتمالات المخيفة الى السدارة في الاسابيع الماضية.

ليست هذه المخاوف بلا اساس، فيعد سوابق خارجية في اذار (مارس) ١٩٨٨، استخدام الاسلحة الكيماوية على نحو متكرر خلال الحرب العراقية - العراقية، لا سلك احد. في استعداد صدام حسين للجوء الى اسلحة الدمار الشامل، وفي صور جديدة، اجرت نجارب غازية في عيوانات حية، ونجرت اذول اخبار عن نجارب مشابهة اجريت سنة ١٩٩٥ على اسرى حزب الرابين وبيشير تقرير لسفير ريتشارد بيتر الي مجلس الامن في ٢٢ كانون الثاني (يناير) الي ان العراق صنع ٣٠٩ طن من الغاز العصبي VX في السنوات القليلة الماضية.

وقبما يستمر منطلق المواجهة، لا يسع المرء غير التسلف على قصر النظر في السياسة الاميركية تجاه العراق، وقد سمحت الازمة بان تتفاعل هذه السياسات المتواصلة، فكان يترتب على الولايات المتحدة ان تخلص الشعب من حذامة في نهاية الحرب، وكان يتوجب علينا ان نساند النفاضة اذ مارس ١٩٩١، بل كان يجدر بها على الاقل ان تشدد على المسؤولية السخضية للقيادة العراقية في قرار وقف النار. ومنما تلعب الغلبة التاريخية بقوة على الرئيس جورج بوش، فإن مساسة الاحشاء في عهد الرئيس كلينتون، الرابعة يديها عن السخضية، قد شهدت ايضا افلاسها، بعدما سمعت بان جديد صدام حسين تنظيم اجهرته في وقت كار، لم يستعمل الام شعبيه ليعرض للتضيق مع فرنسا وروسيا والبلدان الأخرى. وقد نجح في اضعف طوق العزل من خلال ازمات متتالية جاءت الي بغداد بعدد بارز من المحاورين الغربيين والعرب.

فيعد سبع سنوات، وقد اعاد الحاكم العراقي تشكيل رئاسته بشكل مزوع، يتساع المرء عما قد يسمح لرفع خطره عن المنطقة، وكان الوكيل الوحيد المتاحة عملية جيمس يونديته تولى فيها عدد من المغاوير على قصر الطاغية المجهوس، كما في فيلم Air Force One، لاقاء القبض على الزعران ولحسن الحظ، او لقلته، فإن الشرق الاوسط ليس على صورة كازاخستان في فيلم اميريكي طويل. والخطة القادمة واضحة المعالم اليوم، شرحها بتفصيل السيناريه سيرج الانسوع الماضي في واشنطن، وسوكدا ان الولايات المتحدة سترضى اي اقتراح يضعف من فعالية انسكوم، وإذا فشل الاعمال في ايجاد حل عسكري في الازم القليلة المقبلة - قد يكون عنوانه فتح القصور بلا شرط امام المفتشين، يرافقه بعض ممثلى السفارات من الدول الدائمة الضوية في مجلس الامن، كما جاء في اقتراح مبني لسفير بيلتر - ستعلن الولايات المتحدة عن طريق مجلس الامن او غيره، ان صدام حسين خرق قرار وقف النار، وتشرع في ضرب العراق.

ما هي ملاحح الخطة الاميركية في مرحلة ما بعد الضرب، في حديثه في ١٣ شباط (فبراير) تابع مستشار الامن القومي قائلاً: «ما اذا سمح العراق بعودة انسكوم بعد استعمالنا القوة، فلا بأس. وإذا رفض، فهكذا سيظهر لصدام في الاسابيع والاشهر الت،

والحكوم في هذا البلد المسكين، ويترجم على الفور بمنع العراقيين القريبين من الحكم من السفر الى دول العالم المتحضر. وليساً يظن احد ان مثل هذا التدبير طوباوي، فإن نتائج عديدة أخرى ترتب أيضاً من جراء المسألة الجزائية الدولية، ولا سيما الامكان المشاح اصام تقليص رقعة سيطرة النظام في البلاد، وهي الدلالة الوحيدة على الأرض لضرر يظل صدام حسين ويحدر شعبه في ان واحد.

واكثر هذه التدابير فعالية هي الاعتراف القانوني والدعم الفعلي القريبين من الحكم من جراء المسألة الجزائية الدولية، ولا سيما المنفى. ومهما كان الوضع مأسوياً بالنسبة الى المعارضة، فهناك منطقة واسعة في شمال العراق تلتذ اوامر صدام حسين فيها بصعوبة، وهناك مجموعة من القياديين المعارضين في المؤتمر الوطني العراقي يتضمنون بتاريخ حقيقي في مواجهة الكحتاتورية من داخل البلاد، وقد قدموا لقتاعاتهم الديموقراطية تضحيات كثيرة بما فيها مئات الارواح في السنة الماضية في المواجهة مع الحكم.

وعلى اساس القرار ٦٨٨، الذي يطلب من صدام ان يكف عن قمع شعبه، طور المؤتمر الوطني العراقي مفهوم المناطق الخالية من السلاح المدرع في شمال البلاد وجنوبها، التي يمكنهم الشروع منها، مع دعم لوجستي بسيط، في تعاون جديد مع المجموعة الدولية، وتصبح عندئذ القيادات المعارضة المؤتلفة في حكومة مرتحلة في المحاور الشرعي في العراق حتى يتم انتخابات حرة في البلاد. ولقد بدأ هذا الطرح باخذ مدى أكثر جدية بفضل مبادرات حثيثة من جانب زعماء المعارضة في واشنطن.

وليست الحجة ان المعارضة منقسمة كافية للمضي في تجاهلها، فالمعارضة العراقية متفقة على ضرورة تغيير الحكم، وستجيب باجماع لاقاء الاتهام على صدام، والمؤتمر الوطني العراقي وغيره من المجموعات قادرة على حشد مئات المتطوعين فور توفير الامكانات اللوجستية. وقد احتفظ المؤتمر، على رغم الترددي في اب (اغسطس) ١٩٩٦ في اربيل - عندما سمحت الولايات المتحدة لمرعات صدام حسين وبيادته بان تقتحم الشمال - بجهاز متفكّر من المجندين والمناصرين في الارض.

ويشكل لاقاء التهمة على صدام حسين فرصة مهمة لرفع العقوبات عن المناطق العراقية التي يتم تحريرها من قبضة الحكومة الحالية، فيما يتيح لمناطق المعارضة المعترف بها دولياً ان تشكل من لوقت مسحة عبور للمواد الطبية والغذائية الى البلاد بأسرها. فسياسة العقوبات الحالية، بغض النظر عن المتهاترات التي ادخلت بشكل استثنائات في الاطعمة والادوية، وفي قرار النفط مقابل الغذاء، لم تف بغرض التصديق الحاسم على صدام حسين، لأنه يستخدم اذاهم الحقيقي للعراقيين البسطاء لدفع المشغلة على العراق ككل، وهو ليس متضرراً منها بأي شكل من الاشكال.

فكرة اتهام صدام حسين ليست جديدة، ولقد بدأت حملة دولية باسم Indict لهذا الغرض في البرلمان البريطاني في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، وتويعت في الكونغرس بعد شهرين، فاخذت دعماً خطياً في مذكرة رفعها الى الادارة ٣٩٦ عضواً فية. وكلينتون وبيشير كلاهما علنا دعمهما لـ Indict، واللائان محاميان، يجدر بهما مقارنة حملة قانونية ضارية ناتجة عن خروقات الحاكم العراقي للقرارات الدولية، بدلاً من الاقتصار على عملية ضرب جوي امها في النجاح ضئيل.

وقد لا تمنع الحملة القانونية صدام حسين من اللجوء الى اسلحة الدمار الشامل. لكنه في هذه الحال، يكون قد تعرض لسياسة عاملة أكثر جدوى من الضرب الاعمى او من قذف العراق نووياً.

وبالعالم يجدر المضي في المسألة الدولية الجزائية حتى إذا قبل صدام بدون شرط بفتح المواقع كافة امام المفتشين، فحاكم العراق انتهك النظام الدولي وتيرة تجعل سجله في العالم من اسوأ السجلات منذ الحرب العالمية الثانية، بل أسوأها، من جراء اجرامه تجاه شعبه اولاً، وتجاه جيرانه الذين رحف عليهم مرتين في اقل من عقد.

وفي غياب مساعلة صدام حسين القانونية وما يتفرع عنها من دعم مشروع حكومة عراقية بديلة، لا تبقى سوى خطة Air Force One لانهام الأزمة. ومن المأسف اننا وصلنا الى نقطة يمكن لهذه الخطة ان تحصل على محمل الجد.

* محام بالاستئناف وبروفسور في الحقوق،